القسم الثالث من الكتاب في الاستحاضة وفيه فصلان

الأول في استمرار الدم وحكمه

اذا جاوز اقل الحيض وهو يومان فصاعدا فهو استحاضة وهي ثلاث حالات إحداها ان تكون مبتدأة وهو ان ترى اول ما ترى استحاضة ولا تعرف حيضا قبلها والثانية ان تكون معتادة وهو ان ترى الدم بعد ان رأت حيضا على المشهور من المذهب فان رأت ايام حيضها لم يكن ما بقي من حيضها استحاضة لها من غير خلاف وان جاوزت ايام حيضها فالمشهور من المذهب انه لا يكون استحاضة لها وذكر الشيخ ابو الحسن في زاهيه قولين احدهما انه كما قال والاخر انه لا يجزئ وبه اقول قال الامام ابو عبد الله رحمه الله ومن دلائل قال

الاول استحاضة انها تعتد بما رأت من الدم فلا يخلو ان يحسب لها من زمان الطهر عند المستحيرة وهي ملكه واذا اخذ عنها على المشهور يقال لمحمد المستحيرة عندك ان يكون الذي رأته من زمان الحيض مقدار حيض بحيث يوما استحاضة فلما يحسب لها استحاضة لحيضة الواحدة فلذلك اذا كانت جارية على ايام المعتادة في عددها وصفتها واختلفت رواية عيسى وحبيب عن ابن القاسم اذا كانت تحيض من ستة اشهر الى مثلها ومن سبعة ثلاثة اشهر او اربعة فانها تجلس ايام حيضها المعتادة في عادة الشهور في زمانها بالقرء قد مر عند الغلط بن الهاجسون وسحنون الى انها لا تحتسب به الحيضة الا باستمرار ايامها قل من ذلك او كثر وبه قال محمد بن مسلمة الواحدة اقلها تحتسب به ثلاثة ايام وقال الامام ابو عبد الله والمشهور وعن مالك رحمه الله في المجموعة

واستمرار الحيض هذه الايام بقول النساء انها حيضة فيمن قال في الكتاب اذا حاضت يوما او بعض يوم او ليلة يسئلن عن ذلك هل يكون ذلك عندهن حيضة ام لا وفي كتاب محمد انه سئل هلا عمن حاضت يوما او بعض يوم فقال يسئل النساء عن ذلك ويكون حيضة بوميزون فيه اثر الفاسد في كتاب محمد ازهذه الاحاديث في الاعتداء بهذه الايام الثلاثة انما يتصور فيمن لم تكن عادتها قبل ذلك اكثر منها حيضة واما في حق الحيضة القليلة التي لم يسبق لها عادة قبل ذلك وان سئلت الحيضة في زمانها بالكوم المستحاضة انتقلت عنه الى الاستمرار فمتى بتلاثة اشهر الا ان تنقطع قبل ذلك فيرجع بها الى تسعة اشهر قال ومثله والشيخ رفعها حيضها سواء وقد قيل ذلك في المريضة والمرضع ثم اختبر حيضها واختلف الرواية اذا امتنعت المستحاضة المعتادة في عادتها فيها وان لم تختلف الرواية انها تمنع من الصلاة والصوم من دون ابن القاسم انها تعتد بها وتنتقل عن الاشهر وروى ابن وهب انها لا تعتد بها وتنتقل عن حكم المستمرة بها الى الاشهر الثلاثة وقال في كتاب محمد تستمر تسعة اشهر قال ابو الحسن اللخمي والاول اصوب فان استمرت تحيض بعد لم تبرأ ثلاثة اشهر فوقا واحدا واستكرت دام الوضع وهو تسعة اشهر الا ان تزيد الربع فان لم يتحقق الحمل استظهر الوضع بالحالة

الثانية المستمرار

ان تكون مميزة وانما الاشهر فتعتد بثلاثة